لانها تعارض بالمثل بتعال الثانية الاولى لها معنى كما ذكر الشارح بقوله لدلالتها على المضارع ويرجح مذهب س والبصريين بان الثانية بها حصل النقل وبها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لامعنى لها اصلا كما في مضارع تمسس بمعنى رمس فليتامل قوله ويجاب عن اولاها الى آخره فيه نظر لانه لا تخرج القراآت عن اللغات الشاذة فان الظاهر ان تسكين يا الماضي لغة شاذة لا يسامح تبسر غيرها فلا يشكل ذلك هو تبراه الاعمش والحسن وقوله قبل ذلك مع انه منهوم من الفعل فيه نظر فقد يدعى ان المراد نوع خاص منه وهو غير منهوم منه ومثله وحيل بينهم قوله فانها غير المفعول مع وجوده فيه نظر كما يعلم من مراجعة هذه كلامهم في اللام على هذه الاية قوله واذا اتصل بالمدغم فيه واو وجمع الى كلمة ينبغي الحاق الالف باذكر لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه اشارة الى التبري عن التعليل بما ذكر لعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلا شك ويمكن توجيه التعليل بان كلا من رد واوردي هما وردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا عروض للحركة فيها قوله بالمدغم لو زاد فيه كما سبق لكان حسنا قوله والتزم الى آخره قال الدنوشري هو كالمستثنى من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم انتهى وكانه لم يقف على كلام اللحاني فانه قال ان قلت هلم فعل امر عند تميم تلحقها علامات التانيث والتثنية والجمع فالتزام الادغام فيها على اصلهم في فعل الامر وعند الحجازيين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمونث والمذكر فالتزام الادغام فيها عند الحجازيين ناقص لاصل اذ الكلام في المضارع وفعل الامر وليست هلم منهما فمن اي شيء استثنيت قلت لعل قوله والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعناه من افعال

الامر

الامر في الادغام والتزام حركة الفتح فتامله قوله واذا اتصل بها غايب مثله اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل فانه يجب بالفتح ايضا قال المرادي واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء ان الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون ايضا وحكي عن ابي عمر وانه سمع من العرب هلمين بانسوة بكسر الميم مشددة وياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكي عن بعضهم هلمن هلمن قال المرادي الخامس التزم المدغون فتح المدغم فيه قبل ها غايبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمة قبل ها غايب نحو لم يرده قالوا الان انها خفية فلم يعتد وابوجودها فكان الدال قد ولي الالف والواو نحو ردا وردوا انتهى واشار بقوله قالوا الى التبري عن التعليل بما ذكر لعدم اطلاعهم ايضا حد كليا في نحو لم يرده لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان يمكن حمله على المتبع وكان الشارح لحظ دلالة فقد العلة على ها الغايبة والالف في قوله فقد وليت الالف مرفوعة فاعلا مع حذف المفعول والالف والواو في قول المرادي قد ولي الالف والواو مرفوعان على ذلك قوله وذهب الى آخره يبنى ما يلفظ عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضماير البارزة فيقال هو هذه قوله والفرق الى آخره فيه نظر لامكان ان هذا يعارض بالمثل فيقال ايضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض ايضا يزول بزوال الضمير المذكور قوله نحو لحيت عينه قال في الجمع بين العباب والمحكم اللحي في العين ضلاف

Copyright Yeungnam University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)